



قانون

نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية
طبع وتوزيع نقابة معلمي منطقة الحكم الذاتي فرع السليمانية

قرار رقم ١١٦١

سُبْرِي لِتَّه

باسم الشعب
مجلس قيادة الثورة

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الشانية والأربعين من
الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بالنقاش المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١

إصدار القانون الآتي : -

رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٨

قانون

نقابة المعلمين في الجمودية العراقية

الفصل الاول أحكام عامة

(المادة - (١) - اولا - تؤسس نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية
بعد وجوه هذا القانون ، وبكون مركزها في بغداد ، ولم - ما فروع في
مراكز المحافظات ، ويجوز فتح فروعات لها في الاقتصادية والزاجي
بقرار من الهيئة الادارية المركزية ، بناء على اقتراح الفرع ،
وللهيئة الادارية للفرع تشكيل لجان نقابية في الزاجي والمؤسسات
التي يوجد فيها عدد من الاعضاء ، لا يقل عن (١٠٠) .

ثانياً - يكون لمنطقة الحكم الذاتي، مكتب سكرتارية مقره في مركز
الحكم الذاتي، ومهامه تحقيق أغراض هذا القانون.

(المادة -٢) - للنفارة شخصية معنوية ذات نفع عام ، ولما تملك الأموال المترددة وغير المترددة والتصرف بها لتحقيق أغراضها للمنصوص عليها في هذا القانون .

(المادة -٣) - أهداف النقاية

أولاً - على السيد القطبى والملىء : -
أ - المساهمة في إعداد المعلم المؤمن بأهداف ثورة السابع عشر من
تموز القومية والاشراكية ، ورفع كفائه ومستواه الفكري ،
بالتعاون مع وزارات التربية والداخلية والتعليم العالى والبحث

العلمي ، وغيرها من الجهات ذات العلاقة بما يتواءل الارتكاب
يحيطى العملية التربوية .

ب - حشد طاقات المعلمين ، وتعزيز قدراتهم للقيام بدورهم في
التنمية القرمية ، بالتعاون مع الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة .

ج - تعبئة المعلمين وترسيخ دورهم كقوة أساسية من القوى الق
تحمي الثورة ومكتسباتها وتسهم في بناء المجتمع الاشتراكي
الديمقراطي الموحد .

د - المشاركة في رسم السياسة التربوية ووضع خططها .
ه - إعداد الكوادر النقابية اعدادا علميا موجها يعزز العمل
الثابري ويوسح ممارسته المعاكبة لروح التقدم ، بما ينسجم
والمرحلة الراهنة .

و - تشجيع النشاط الاجتماعي بين المعلمين وتنمية انتاجهم الفكري
ز - تنشيط دور المعلم في التنمية الاجتماعية للمشاركة في تحقيق
الجماهيري ، ثقافة وطنية وقومية اشتراكية .

ح - تفعيل العلاقات الاجتماعية للمعلمين وأسرهم وتعاونهم حيالهم
البيومية .

ط - تنظيم اوقات فراغ المعلم وتوفير وسائل الراحة والتسلية
البريئة والنادي الرياضية والاجتماعية والمخيمات والرحلات
داخل القطر وخارجها .

ثانياً - على الصعيد القومي : -

- أ - العناية بالتراث ، والعمل على ابراز دور المعلم في صنع المقداره البشرية وتوثيق العلاقات الثقافية ونقوية روابط النضال مع النقابات ومنظمات المعلمين في الوطن العربي ، من اجل تحقيق اهداف الامة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .**
- ب - السعى الى توحيد المنهاج في الاقطار العربية وتطويرها لخدمة اهداف الامة العربية والنضال العربي ، وابراز دور المعلم كعرب وقائد في المجال التربوي لتحقيق هذه الاهداف .**
- ج - الدفاع عن الجمهورية العراقية ، باعتبارها جزءا من الامة العربية بكل الوسائل وفي جميع المجالات ، ولاسيما في ميادين التربية والتعليم .**
- د - دعم حركة النضال العربي ، وتعزيز قدراته ضد القوى الرجعية والامبرالية والمصرية والصهيونية ، واسناد الكفاح المسلح في الارض العربية المغتصبة والمحظلة .**

ثالثاً - على الصعيد العالمي : -

- أ - التعاون مع الهيئات والمؤسسات والمنظمات والاتحادات النقابية في العالم ، الى تتفق اهدافها مع اهداف النقابة .**
- ب - تعزيز موقع الثورة في المجال الدولي ، ودراسة النشاطات التي تحمل على ابراز دورها القومي والوطني .**

ج - النصال ضد الاميرالية بجمع صورها القديمة والحديثة
ومشاريعها التأميرية وأحلافها العسكرية العدوانية بأعتبارها
خطراً عباثراً على الشعوب واستقلالها، وعلى اسلام في العالم .

المادة -(٤)- تسعى النقابة لتحقيق اغراضها بوسائل النشر والاعلام
والفعاليات الثقافية والاجتماعية كافة ، كإصدار المجلات والنشرات
والكتيب وتنظيم المقابلات والمحاضرات وعقد المؤتمرات واقامة
الدورات والندوات والمساهمة في الابحاث والدراسات والمؤتمرات
التربيوية والعلمية فداخل القطر أو خارجه .

المادة -(٥)- تتألف النقابة من :-

أولاً - المعلمين الذين يمارسون التعليم في الجامعات والمدارس ،
والمعاهد التابعة لوزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي
والداخلية (الادارات المختلطة) والمؤسسات الحكومية
الخاضعة لشرف وزارة التربية ، من غير المحاضرين .

ب - الموظفين العاملين في وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث
العلمي ، وعمائد الادارات المحلية التي لها علاقة بالتعليم
من لهم خدمة تعليمية ، لائق عن ثلاث سنوات ، او من تتوفر
فيهم شروط الاهلية للتعليم ، وفق القوانين والأنظمة ، او من
الحاصلين على شهادة جامعية اولية .

ثانياً - من يحمل لقب معلم أو مدرس ، ويكون مؤهلاً للتعليم

ويمارسه في المؤسسات والدوائر الأخرى ، غير الخاضعة لالشراف
وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .

ب - العراقيين الذين يمارسون التعليم في المعاهد العربية داخل
القطر وخارجها ، من ذهب المشعوبين في الفترات السابقة .

ج - المعلمين العرب الذين يمارسون مهنة التعليم في العراق
المادة -(٦)- أولا - للنقابة تأسيس الجمعيات والنوادي للأغراض
الاجتماعية والثقافية ، وفقا لاحكام هذا القانون ، وسائر القوانين
والأنظمة المرعية .

ثانية - لا يجوز لاعضاء النقابة أو غيرهم ، تأسيس جمعيات أو
مؤسسات أو نواد تحمل اسم المعلمين أو ماله علامة بهم في
عموم القطر ، الا بقرار صادر عن الهيئة الادارية المركزية
ووناق القوانين المرعية .

ب - للنقابة حق الالتفاف المباشر على الجمعيات والمؤسسات
والنوادي التي يجري تأسيسها ، بوجوب الفقرة (أ) من هذا
البند ، وتعيين ممثل للنقابة في مجلس ادارة أي منها .

ج - للنقابة ان تطلب ، الى الجهات المعنية حل أي من الجمعيات
أو المؤسسات أو النوادي التي جرى تأسيسها ، بوجوب الفقرة
(أ) من هذا البند ، اذا ثبتت قيامها بأعمال تضر بمصلحة
المعلمين .

الفصل الثاني

أحكام الارتباط بالنقابة

المادة -(٧) - اولا - يكون الارتباط بالنقابة عن طريق الانتساب الالزامي للمذكورين في البند (اولا) من المادة (٥) من هذا القانون . ثانيا - يكون الارتباط عن طريق الانتساب الاختياري للمذكورين في البند (ثانيا) من المادة (٥) من هذا القانون .

المادة -(٨) - لا يفقد اعضاء النقابة الذين يكون انتسابهم اليها الرامية عضويتهم فيهم، بنتيجة احالتهم على النقاعد ، ما لم يكن التخلی عن العضوية . قد تم بأختيارهم .

المادة -(٩) - اولا - يقدم طلب الانتساب الاختياري للنقابة الى الفرع المختص .

ثانيا - تبىت الهيئة الادارية للفرع في طلب الانتساب ، القبول والرفض خلال ثلاثة يوما من تاريخ تسجيله في مقر الفرع .

ثالثا - بحق من رفض طلب انتسابه ، الاعتراض على قرار الرفض لدى الهيئة الادارية المركزية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بالقرار المذكور ، وثبت الهيئة في الاعتراض خلال ثلاثة يوما من تاريخ تسجيله في مقرها ، ويكون قرارها بشأن الاعتراض قطعيا .

المادة -(١٠) - يجوز انتساب المذكورين في البند (اولا) من

المادة (٥) من هذا القانون ، في الحالات التالية :

أولاً - عند استقالتهم من التهـايم ، على أن تكون لهم خدمة تعليمية ، لانتقال عن عشر سنوات .

ثانياً - عند انتقالهم إلى وظيفة غير تعليمية في دائرة أخرى من غير الدواوـر المذكورة في المادة (٥) من هذا القانون ، على أن تكون لهم خدمة تعليمية ، لانتقال عن ثلاث سنوات .

المادة -(١١)- لا يقبل انتساب من سبق قبوله ، عضواً في النقابة ثم نصل منها بصفة دائمة ، بموجب أحكام هذا القانون ، حتى اكتسب قراره فصله الدرجة المقطعة .

المادة -(١٢)- ينعد المعنـو صفة العضوية :

أولاً - عند فقدانه أيـا من شروط الانتساب للنقابة .

ثانياً - عند فصلـه من النقابة ، بموجب هذا القانون ، حتى اكتسب قرارـه فصلـه الـدرجـة المـقطـعـة .

الفصل الثالث الـاحـکـام الـادـارـيـة

المادة -(١٣)- أولاً - تـنـعـدـ المـسـؤـلـيـة عنـ الـقـيـامـ بـالـمـهـامـ الـمـتـعـلـقـةـ بـأـدـارـةـ الشـؤـونـ الـنـقـابـيـةـ الـعـامـةـ بـتـسيـيرـ اـعـمـالـ الـنـقـابـيـةـ بـالـجـمـاعـاتـ الـتـالـيـةـ وـفـقـاـ لـاـخـتـصـاصـاتـ كـلـ مـنـهاـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ هـذـاـ الـقـانـونـ :

- أ - المؤتمن العام .
 ب - مكتب السكرتارية لمنطقة الحكم الذاتي .
 ج - مؤتمن الفرع .
 د - مجلس النقابة .
 ه - الهيئة الادارية المركزية .
 و - الهيئة الادارية للفرع .
 ز - النقيب .
- ثانيا - يجوز تأليف لجان نقابية ونية لادارة قطاعات الفروع ،
 وادارة الموضوعات التي تهم النقابة أو لتنمية المشروعات
 العائدة لها ، وذلك وفقا لاحكام هذا القانون ، وطبقا لاحكام
 النظام الداخلي للنقابة .
- ثانيا - يجري انتخاب الهيئات المشار إليها في البند (اولا) من
 هذه المادة ، فيما عدا مجلس النقابة ، بطريقة التصويت المباشر
 ولا يجوز بالتزكية
- المادة -(١٤) - اولا - يمثل المؤتمن العام ، اعضاء النقابة كافة
 في عموم القطر ، ويتكون من اعضاء الهيئات الادارية للفرع ،
 ينافى اليهم ثلاثة لكل الف من بمجموع اعضاء الفرع ، يختارهم
 مؤتمن الفرع .
- ثانيا - للمؤتمن العام ، يوصف الهيئة العليا للنقابة ، الاختصاصات

التاليـة : -

- أ - وسم السياسة العامة للنقابة .
- ب - اقتراح تعديل قانون النقابة .
- ج - اصدار النظام الداخلي للنقابة ، واقرار تعديله بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين .
- د - انتخاب النقيب ونائبه واعضاء الهيئة الادارية المركزية ولجنة العضول المركزية .
- ه - مذكرة التقرير الاداري والمال للنقابة ، وسائر الشؤون المائية والفنية والثقافية والعلمية لها ، واتخاذ القرارات بشأنها .
- و - مذكرة الميزانية السنوية العامة للنقابة واقرارها ، وجواز التعديل فيها قبل اقرارها .
- ز - اقالة الهيئة الادارية المركزية ، بالأغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الذين يتكون منهم المؤتمر العام ، اذا ثبتت لديهم تقصير في اداء الواجبات المموجدة اليها ، وفقا لاحكام هذا النازون وانظام الداخلي للنقابة ، او بمخالفتها المتكررة لهذه الاحكام ، وانتخاب هيئة مركزية جديدة تحل محلها لاكمال مدة الهيئة الادارية السابقة ، وله كذلك اقالة اي من اعضاء الهيئة الادارية المركزية لذات الاسباب . وانتخاب هيئة جديدة يحصل على لاكمال مدة العضو السابق .

ح - تنويع المجلس بعض اختصاصاته ، على ان تعرض قرارات المجلس المتعددة ، بموجب ذلك على اول مؤتمر عام ينعقد بعد اتخاذها .

المادة -(١٥)- اولا - يكون مكتب سكرتارية منطقة الحكم الذاتي من تسعه اعضاء على اساس ثلاثة اعضاء لكل عافظة ، يتم انتخابهم من قبل الهيئة الادارية لكل فرع .

ثانيا - لمكتب سكرتارية منطقة الحكم الذاتي ، الاختصاصات والصلاحيات التالية : -

أ - تحديد السبل الكفيلة بتحقيق اهداف النقاية في المنطقة في ضوء قرارات المؤتمر العام والمجلس والهيئة الادارية المركبة .
ب - النظر في سبيل توثيق التعاون بين الهيئات الادارية للفروع في المنطقة .

ج - مناقشة اسس التنسيق في شؤون العمل النقابي ، وتقديم المقترفات بشأن ذلك ، الى المؤتمر العام .

د - انتخاب رئيس مكتب السكرتارية ونائبه .

ه - اعداد ومناقشة مشروع الميزانية السنوية الخاصة به ، والموافقة عليه تمهيدا لتقديمه ، الى المؤتمر العام للصادقة عليه من الميزانية السنوية العامة للنقابة ، وتجاوز التعديل في ذات المشروع قبل تقديمه ، وذلك بالتشاور مع الهيئة الادارية

المركزية ، وبما لا يتعارض واحكام هذا القانون .

و - تنفيذ قرارات الموزع العام وبجلس النقابة والهيئة الادارية
المركزية لتحقيق اهداف النقابة في المنطقة .

ز - التنسيق بين الهيئات الادارية للفروع في المنطقة والهيئة
الادارية المركزية .

ح - اقرار صرف النفقات التي تستلزمها ادارة المكتب في حدود
الاعتمادات المرصدة في الميزانية الخاصة به المصدق عليها ضمن
الميزانية العامة للنقابة ، وجوائز تحويل ارصاد مبالغ من اعتماد
الى آخر ، بالتشاور مع الهيئة الادارية المركزية .

ط - تقديم تقارير نقابية خاصة ، الى الهيئة الادارية المركزية
بشقي الموضوعات التي تم مكتب سكرتارية منطقة المحكم
الداين ، مشتملة على ملاحظاته ومهاماته بشأنها ، للنظر في
إيداعها الى مكتب المخاص ، وكذلك تقديم الجانب الذي يتعاقب
به من التقرير الاداري والمالي اليها ، لادعائها في ذات التقرير .

ي - تعين انعاميين في جهاز المكتب ، وتحديد رواتبهم واجورهم
أو خصائصهم ومارسة الصلاحيات الممدودة اليه بشأنهم ، بعوجب
احكام النظام الداخلي للنقابة والتعديلات الخاصة .

ثالثا - يتم تعيين مكتب السكرتارية من بين اعضائه ، امين سر المكتب
وامين الصندوق ، ومدير الادارة وبيت في استقالاتهم .

المادة - (١٦) - اولا - يتكون مؤتمر الفرع من عشرين ، يجتمع
انتخاباً في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني كل سنتين ،
من قبل اعضاء النقابة في الفرع الذين اوفوا بالتزاماتهم ، وفقاً
لأحكام هذا القانون ، وذلك بنسبة (٢٢٪) اثنين من المائة من
مجموع عدد الاعضاء في الفرع ، على ان لا يزيد على (٥٠٠)
خمسين عضو ، ولا يقل عن (٥٠) خمسين عضواً .

ثانياً - لمؤتمر الفرع بوصفه الهيئة الممثلة للنقابة في المحافظة ،
الاختصاصات التالية :

أ - رسم السياسة النقابية للفرع ، لتحقيق اهداف النقابة في المحافظة
في صورة قرارات المؤتمر العام والمجلس واللجنة الإدارية المركزية
ب - النظر في سبيل توثيق التعاون بين قطاعات الفرع في المحافظة .
ج - مناقشة الشؤون المهنية والفنية والآدبية للنقابة في المحافظة ،
وتقديم المقترنات بشأنها ، الى المؤتمر العام .

د - انتخاب رئيس الفرع ونائبه واعضاء الهيئة الإدارية للفرع .
ه - مناقشة مشروع الميزانية السنوية الخاصة بالفرع ، والموافقة
عليه ، تمهيداً لتقديمه الى المؤتمر العام ، بواسطة الهيئة
الإدارية المركزية ، لاعتماده عليه ضمن الميزانية السنوية العامة
للنقاية ، وجواز التعديل في ذات المشروع قبل تقديمه .

و - اقالة الهيئة الإدارية للفرع ، او اي منها ، وذلك لذات

الاسباب وبذات القيود المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند
(ثانياً) من المادة (١٤) من هذا القانون .
المادة - (١٧) - اولاً - مدة العضوية في المؤتمر العام ، ومؤتمر
الفرع سنتان .

ثانياً - يحتفظ العضو في كل من المؤتمر العام ، ومؤتمر الفرع
بأعضويته فيه لغاية انتهاء مدة الدورة الانتخابية المنصوص عليها
في البند (اولاً) من هذا المادة ، ما لم يفقد عضويته في النقابة
خلال ذات المدة .
المادة - (١٨) - اولاً - ينعقد المؤتمر العام في اجتماعه الاعتيادي
كل سنة خلال عطلة نصف السنة ، وذلك بدءوة من الهيئة
الإدارية المركزية ، وفي الموعد الذي تحدده لانعقاده .
ب - ينعقد المؤتمر العام في اجتماعه غير الاعتيادي ، في الحالات
التالية : -

- ١ - اذا طلب مجلس النقابة ذلك بأغلبية اعضائه .
 - ٢ - اذا قررت الهيئة الإدارية المركزية ذلك بأغلبية ثلثي اعضائها .
 - ٣ - اذا قدم ثلث اعضاء المؤتمر العام طلبا بذلك .
- ثانياً - ينعقد مؤتمر الفرع في اجتماعه الاعتيادي كل سنة قبل
انعقاد المؤتمر العام بدءوة من الهيئة الإدارية للفرع ، وذلك
في المواعيد التي تحددها الهيئة الإدارية المركزية لكل منها .

ب - يشتمل مؤتمر الفرع في اجتماعه غير الاعتيادي في الحالتين التاليتين :

١ - اذا قررت الهيئة الادارية للفرع بأغلبية ثلثي الاعضاء .

٢ - اذا قدم ثلث اعضاء مؤتمر الفرع طلبا بذلك .

ثالثا - ينتخب كل من المؤتمر العام ومؤتمر الفرع من بين اعضائه

هيئة يتراوح عدد اعضائها بين خمسة اعضاء واحد عشر عضواً .

تتولى ادارة شؤون انعقاده ، وترسل على انتخاب الهيئة

الادارية المركزية والهيئة الادارية للفرع حسب الاختصاص .

المادة -(١٩)- اولا - يكون النصاب كاملا لدى انعقاد المؤتمر

العام ، او مؤتمر الفرع في الاجتماع الاعتيادي ، او غير الاعتيادي

لاي منها يحضور اغلبية الاعضاء ، ويوجّل الانعقاد عند

انقضاء ذلك مدة لا تزيد على سبعة ايام ، ويعتبر النصاب في

الاجتماع التالي كاملا مهما كان عدد الحاضرين ، على ان يبلغ

الاعضاء بموعد هذا الاجتماع تحريريا ، او بوسائل الاعلام

الميسرة الأخرى .

ثانيا - تتخذ القرارات في المؤتمر العام ، ومؤتمر الفرع بأغلبية

اصوات الحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تنص احكام هذا

القانون على اغلبية معينة ، وعند تفاصيل الاصوات ، يرجح

الجانب الذي يكون فيه رئيس الاجتماع .

المادة -(٢٠)- يتكون المجلس من الهيئة الادارية المركزية ، ورئيس

(١٥)

مكتب السكرتارية لمنطقة الحكم الذاتي . ورؤساء الفروع .

المادة - (٢١) - تكون الهيئة الإدارية المركزية من النقيب ونائبه وثلاثة عشر عضوا ، وتنتخب من بين أعضائها ، أمينا عاما للسر ومساعدين له ، وأمينا للصندوق ، ومديرا للادارة .

المادة - (٢٢) - أولا - تكون الهيئة الإدارية للفرع من رئيس الفرع ونائبه وسبعة أعضاء ، وتنتخب الهيئة المذكورة من بين أعضائها أمين سر الفرع ، وأمين الصندوق ، ومدير الادارة .

ثانيا - تكون الهيئة الإدارية للقطاع من خمسة أعضاء بضمهم الرئيس ، ويجري انتخابهم من قبل أعضاء مؤتمر الفرع في ذلك القطاع

ثالثا - تكون اللجنة النقابية من ثلاثة أعضاء بضمهم الرئيس ، ويجري انتخابهم من قبل أعضاء الارتباط في الناحية او المؤسسة او القرية ، وترتبط الهيئة الإدارية للفرع أو القطاع .

رابعا - ينتخب أعضاء النقابة في كل مدرسة او مهد او كلية او مؤسسة ، عضو ارتبط من بينهم لمارسة المهام التي تحدده في النظام الداخلي للنقابة ..

المادة - (٢٣) - يعين النظام الداخلي للنقابة اختصاصات كل من المجلس والهيئة الإدارية المركزية ومكتب السكرتارية لمنطقة الحكم الذاتي والهيئة الإدارية للفرع وتنظيم اجتماعاته وادارته

وأختصاصات النقيب وامين السر ومساعدي امين السر وامين الصندوق ومدير الادارة ورئيس الفرع وامين سر الفرع وامين صندوقه ومدير ادارته .

المادة - (٢٤) - اولا - مدة العضوية في الهيئة الادارية المركزية ومكتب السكرتارية لدائرة الحكم الذاتي والهيئة الادارية للفرع سنتان مع مراعاة احكام هذا القانون فيما يختص بتأجيل المؤتمر العام ، واسكم النظام .

ثانيا - مدة العضوية في القطاع واللجنة النقابية ، سنة واحدة ، وينظم النظام الداخلي طريقة اجتماعاتهم وادارتهم واحتياطاتهم .

ثالثا - يحتفظ عضو كل من الهيئة الادارية المركزية ومكتب السكرتارية والهيئة الادارية للفرع ، بعضوته لغاية انتهاء مدة الدورة الانتخابية المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة ، ما لم يفقد عضويته في النقابة خلال ذات المدة .

الفصل الرابع احكام المالية

المادة - (٢٥) - اولا - تتكون مالية النقابة من الموارد التالية :

- ١ - بدل الانتخاب ، وقدره (ديناران) يستقطع من اول راتب ،

ب - الاشتراك السنوي ، وتأمره (٦١) (ستة دنانير).

ج - ارباح الكتب والنشرات والمطبوعات التي تصدرها النقابة ، والتي يتم توزيعها لقاء مقابل نقدي .

د - ربع المغلقات التي تقام من قبل النقابة والفروع ، أو لمنفعة أي منها .

ه - الملح والهبات والتبرعات والاعانات .

ثانياً - توديع اموال النقابة ذات الصفة المركزية ، واموال الفروع في احد المصارف العراقية ، ويتم السحب منها ، بموجب تعليمات تصدرها الهيئة الادارية المركزية .

ب - ترصد في صندوق النقابة المركزية ، وصناديق الفرع المبالغ التي تحدد في التعليمات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند تدارك النفقات الفورية الفروعية والشريعة ، وتتحدد ذات التعليمات سبل التصرف بهذه المبالغ وتسديد رصيدها .

ج - يحتفظ في المقر المركزي للنقابة بالوثائق والمستندات والقيود المتعلقة بأموال النقابة ذات الصفة المركزية ، ويحتفظ ببعضها لدى مقرات الفروع فيما يتعلق بأموالها .

المادة -(٢٦)- اولاً يجري استئناف بدلات الانتساب والاشتراك عن طريق استقطاعها في الاووات المقررة من قبل الموظفين الحسابيين المسؤولين في الدواائر والمؤسسات التي يدفعها الاعضاء

من قائمته رواندهم ، وترسل مباشرة الى ادارة الصندوق
المركزي للنقدة .

ثانيا - لا يحق لمن كان منتسبا ، الى المقاولة المطالبة باسترجاع ما
استقطع منه لحسابها ، وفقا لاحكام هذا القانون في جميع
الاحوال التي يفتقد فيها صفة المعنوية .

المادة -(٢٧)- اولا - تبدأ السنة المالية للنقدة زال يوم الاول من
شهر كانون الثاني من كل سنة ، وتنتهي في اليوم الاخير من
شهر كانون الاول من السنة نفسها .

ثانيا - تكون بداية السنة المالية للنقدة ميعادا معتادا لابد ، في تقييد
الميزانية السنوية العامة الجديدة ابها المقترنة ، بمصادقة المؤتمر
العام أو المجلس حسب الاقتضاء ، مع مراعاة حكم البند
(رابعا) من المادة (٢٨) من هذا القانون .

المادة -(٢٨)- اولا - تتكون الميزانية السنوية العامة للنقدة من
الميزانيات الخاصة لكل من المقر المركزي للنقدة والاعتمادات
والمشروعات ذات الصفة المركزية وسكنه سكرتارية منطقة
الحكم الذاتي والفروع .

ثانيا - يجري ، وفقا لاحكام هذا القانون ، و النظام الداخلي للنقدة
والتعليمات الصادرة ، بوجوب أي منها ، اعداد مشروع كل
من الميزانيات الخاصة ، وتقديمه الى المراجع المختصة للموافقة
(١٩)

عليه وادخال الميزانيات الخاصة في مشروع الميزانية السنوية العامة ، وتقديمه إلى المرجع المختص . للصادقة على ذات الميزانية العامة .

ثالثا - لا يجوز البدء بتنفيذ الميزانية الجديدة ، طبقا لاحكام هذا القانون ، والنظام الداخلي ، أو التعليمات الصادرة ، بعوجب أي منها ، الا بعد اتمام اجراءات المصادقة عليها ، وفقا لذات الاحكام ، مع مراعاة حكم البند (رابعا) من هذه المادة .

رابعا - يعمل ، بعوجب الميزانية السنوية للسنة المالية السابقة ، او تخصيات الميزانية للسنة المالية الجديدة ، ايها اقل ، وذلك بنسبة (١٢/١٢) شهريا من بعده ونفع تلك الاعتمادات ، اذا حلت السنة المالية الجديدة ، وام تكن المصادقة على الميزانية العامة لها قد تقتضي ذلك .

الحادية - اولا - تكون جلسات العدوان في النقاية من خمسة اعضاء على الاقل من اعضاء الهيئة الادارية المركزية او المؤتمن العام ، وبرئاسة احد اعضاء الهيئة الادارية المركزية ، وتعدد واجباتها بنظام .

ثانيا - تخصص (٦٠٪) (ستون في المائة) من مبالغ الاشتراكات السنوية ، لتقديم الخدمات النقابية المنصوص عليها في النظام الداخلي للنقابة .

المادة - (٢٠) - تنظم العلاقة المالية بين النقابة ومكتب سكرتارية منطقه الحكم الذاتي والفروع ، وفق النظام الداخلي ، والتعليمات التي تصدرها الهيئة الادارية المركزية بهذا الشأن .

المادة - (٢١) - تلتزم النقابة ومكتب سكرتارية منطقه الحكم الذاتي والفروع ، بأجراء تدقيق مالي سنوي لنتائج معاملاتها المالية والحسابية من قبل مدققين قانونيين مجازين ، وتعلن نتائج ذلك في أول مؤتمر نقابي يلي انجاز التدقيق .

الفصل الخامس الادارة التقاضية

المادة - (٣٢) - يكون للنقابة حق التقاضي والدفاع عن اعضائها ، ولها اشتراك ممثل عنها في لجان الانضباط والتحقيق في الوزارات والمؤسسات التي يتبعها العضو فيما يتعلق بالقضايا التي أحيل إلى تلك اللجان بسببها .

المادة - (٣٣) - تمثل النقابة في مجلس التعليم العالى و مجلس الجامعات وب مجالس الكليات ومؤسسات المعاهد الفنية و مجلس التربية وب مجالس التربية في المحافظات وب مجلس حمو الاعمية وب مجالس التعليم الابتدائى .

المادة - (٣٤) تكون النقابة الجهة الوحيدة التي تمثل المعلمين داخل القطر وخارجها في المؤتمرات والاجتماعات والرسلات ، ولها

حق التمثيل في الوفود الرسمية التي لم تصل إلى المعلمين
وأعدادهم وتدريبهم وتنظيمهم ، ولا يجوز لجنة منظمة مهنية
أخرى ممارسة هذا الحق .

المادة -(٣٥)- تنتسب النقابة ، إلى مفهوم المعلمين العربية
والإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها ، بقرار من الهيئة الإدارية
المركزية .

المادة -(٣٦)- أولاً - يكون تفرغ النقيب وأمين السر العام ورئيس
مكتب السكرتارية ورؤساء الفروع للعمل النقابي ، بقرار من
الهيئة الإدارية المركزية .

ب - للوزير المختص ، بناء على ترشيح من الهيئة الإدارية المركزية
أن ينوب أي عضو من أعضاء الهيئة الإدارية المركزية للنقابة
ومكتب سكرتارية الفرع أو أي عضو نقابي ، عند الاقتضاء
لأي عمل في النقابة أو للعمل في الاتحادات النقابية العربية
والدولية للمعلمين ، وفقاً للقانون .

ج - لا يجوز أن تزيد نسبة المنفرجين والمنتدبين للعمل النقابي
في مكتب سكرتارية منطقة الحكم الذاتي والفرع ، على ثلث
أعضاء مكتب السكرتارية ، أو الهيئة الإدارية للفرع .

ثانية - تتحمل الوزارة أو الجهة التي ينتسب إليها العضو المنفرد
أو المنتدب ، رواتبه وخصصات غلاء المعيشة أثناء مدة التفرغ .

ثالثاً - يجوز منح العضو المنفرغ أو المنتدب ، مكافأة لائق عن ثلاثة ديناراً ، ولازيد عن خمسين ديناراً شهرياً ، يتم تحديدها بقرار من الهيئة الادارية المركزية ، اتفاقاً إلى ما تقتضاه النفرغ أو المنتدب من المخصصات المهنية والجماعية ، المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية .

ب - للوزير المختص منح المنفرغ أو المنتدب لاعمال النقابة خارج القطر في المنظمات العربية والدولية للمعلمين ، مخصصات الخدمة الخارجية .

رابعاً - تعتبر مدة تفرغ أو انتداب العضو ، خدمة فعلية لأغراض الترقية والعلاوة والتقاعد والترقية العلمية .

المادة -(٢٧)- للنقابة ايفاد ممثليها من اعضاء الهيئة الادارية المركزية واعضاء مكتب السكرتارية واعضاء الهيئات الادارية للفروع واعضاء اللجان النقابية والموظفين والعمال العاملين فيها او في افرعها والعاملين في حقل التربية والتعليم بمهام نقابية داخل القطر او خارجه ، وبعتبر ايفادهم في ذلك ايفاداً رسمي طبقاً لاحكام القوانين والأنظمة المرعية ، على ان تستحصل موافقة الوزير المختص على ايفاد غير المنفرجين منهم ، عند ايفادهم خارج القطر .

المادة -(٢٨)- اذا انتخب احد ذوي المناصب النقابية بصفته

الشخصية ، بمنصب في الهيئات القيادية لمنظمات المعلمين العربية أو الأقليمية أو الدولية ، فيحق له أن يبقى في منصبه فيها خلال مدة الدورة النقابية التي انتخب فيها ، بصرف النظر عن الدورة الانتخابية في القطر .

الفصل السادس

أحكام الانقطاع النقابي

المادة - (٣٩) - تتكون لجنة الضبط المركزية من ثلاثة أعضاء أصلين وعشرين احتياط ، للحاول على الاعفاء الأصلين عند غيابهم ينتهيهم المؤتمر العام من بين أعضائه .

المادة - (٤٠) - أولاً - تتولى لجنة الضبط القيام بالمسألة النقابية لاعفاء النقابة عن الافعال التي يشتبه اليهم ، القيام بما خلافاً لاحكام هذا القانون ، والتنظيم الداخلي للنقابة ، أو التمهيدات الصادرة بموجب أي منها ، أو قرارات المراجع المنعقدة في النقابة ، أو خلافاً للنظام العام ، أو الآداب العامة مع مراعاة البند (ثانياً) من هذه المادة .

ثانياً - تتولى لجنة الضبط المركزية ، القيام بالمسألة النقابية لكل من النقيب ونائبه وأعضاء الهيئة الإدارية المركزية ورئيس مكتب السكرتارية ونائبه وأعضاء المكتب ورئيس أي من الفروع ونائبه لذات الأسباب المتصارض عليها في البند (أولاً)

من هذه المادة ، وتحدد صلاحيتها وواجباتها ، بالظام الداخلي
للنقابة .

المادة - (٤١) - تكون جلسات لجنة الضبط المركبة ، لاغراض
المسألة النقابية علنية ، ويجوز انعقاد الجلسة بصفة سرية ،
بتقرار منها ، او بطلب من العضو الذي تجري مسأله من قبلها .
المادة - (٤٢) - تتبع في التحقيق فتايميا المخالفات النقابية والمسائلة
عنها الطرق التي فيها خصائص لتحقق الدفاع وتأمين العدالة
وللعضو المعال على المسألة ، ان يوكِّل عاميما عنه ، وله ان
يحضر مع وكيله جلسات الاجنة المختصة .

المادة - (٤٣) - تراعى احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم
(٢٢) لسنة ١٩٧١ المعدل ، عند احاله فتايميا المخالفات
النقابية على لجنة الضبط المركبة . ولدى قيامها بالنظر والفصل
في هذه الفتايميا ، طبقا لاحكام هذا القانون ، وذلك فيما لم يرد
به نص فيه ، ولا بتعارض مع ذات الاحكام .

المادة - (٤٤) - يجوز رد عضو لجنة الضبط المركبة ، عند وجود
سبب من اسباب رد الحكم المنصوص عليهما في قانون المرفعت
المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، وتقدير الهيئة الادارية
المركبة في طلب الرد وتفصل فيه على وجه السرعة ، وفقا لاحكام
رد الحكم المنصوص عليها في ذات القانون ، ويكون قرارها
(٢٥)

بمذا الشأن قطعياً .

المادة - (٤٥) - تباعق قرارات لجنة الضبط المركزية ، وفقاً للطرق القانونية المتبعة في تباعق القرارات والحكم العناصرية ، وترسل صورة من القرارات الصادرة منها ، بعد اكتسابها الدرجة القطعية ، إلى الوزارات المختصة والمؤسسات والجهات التي ينتهي بها المسطو .

المادة - (٤٦) - على الجهات العناصرية والجهات المختصة في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإدارات المحلية والمؤسسات الأخرى ، إرسال قرارات عحاكم الجزاء وقرارات بيان لانسياط المتعلقة بأى من أهؤلاء النقابة ، إلى كل من لجنة الضبط ولجنة الضبط المركزية بحسب صفتة .

الفصل السابع الاحكام الختامية

المادة - (٤٧) - لا يجوز حجز دين عن ملکات النقابة ، الا اذا كان الذين ناشئوا عن ثعن المحجوز أو المطلوب حجزه .

المادة - (٤٨) - اولاً - اذا حللت النقابة ، فتعود مملکاتها الى المؤسسة المائية لها في اغراضها ، وتهددها وزارة التربية .

ثانياً - اذا حلت احدى المؤسسات أو الجماعيات أو النقابات التي

شخص جمهور المعلمين . تؤول ممتلكاتها إلى النقابة المركزية .
المادة - (٤٩) - اولا - يجري إعداد مشروع النظام الداخلي للنقابة
وتنبيه المبادئ والاحكام فيه ، وتقديمه إلى المراجع المختصة
للعرفنة والمصادقة . وفقا لاحكام هذا القانون .

ثانيا - يشتمل النظام الداخلي للنقابة ، على الاحكام التفصيلية
المتعلقة بالانتخاب وبآئمهه ومؤتمرات النقابة واجتماع الهيئات
المختصة فيما والقرارات الصادرة من قبل أي منها وسائر
الشؤون الإدارية والمالية والفنية والتنظيمية الخاصة بالنقابة
ومحكمة سكرتارية منطقة الحكم الذاتي والغروع والاجار
الداخنة للنقابة .

ثالثا - يستمر العمل بالنظام الداخلي الحالى للنقابة ، إلى حين اصدار
النظام الداخلى الجديد الذى يحل محله ، وفقا لاحكام هذا
القانون .

المادة - (٥٠) - اولا - تنقل الموجودات النقدية والثانية المسجلة
باسم لجنة صندوق الفشمان في نقابة المعلمين ، وكذلك حقرق
الصندوق والتزاماته ، إلى الصندوق цركى للنقابة .

ثانيا - ينتقل العاملون في جهاز صندوق الفشمان في نقابة المعلمين ،
إلى جهاز المقر المركزى للنقابة ، وفقا لاحكام هذا القانون
وأنظام الداخلى ، ويحتفظ من يقرر استئراوه في هذا الجهاز
(٢٧)

بالحقوق التي أكتسبها خلال خدمته في جهاز الصندوق ، ويستمر
على الوفاء بالتزامات التي قررتها عليه بنتيجة تلك الخدمة .
ثالثا - يلغى قانون صندوق ضمان أئمة المعلمين رقم (١١٢)
لسنة ١٩٥٩ المعدل .

المادة - (٥١) - اولا - للمجلس وللهمبة الادارية المركزية ، اصدار
التعليمات لتنفيذ هذا القانون .
ثانيا - يستمر العمل بالتعليمات النهائية الصادرة قبل نفاذ هذا
القانون ، الى حين اصدار التعليمات الجديدة التي تحل محلها
وفقا لاحكامه .

المادة - (٥٢) - يلغى قانون نقابة المعلمين رقم (٥٨) لسنة
١٩٦٣ المعدل .

المادة - (٥٢) - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

الاسباب الموجبة

لقد اولت قيادة الحزب وثورة السابع عشر من تموز القومية والاشراكية التنظيم النقابي اهتماماً كبيراً واعتبرته ركيزة أساسية في حشد طاقات الجماهير وتعبئتها من أجل الاصمام الفعال في عملية البناء الاشتراكي التي يشهدها القطر.

وشعروا من نقابة المعلمين ، من ان قيامها بدورها على الوجه المطلوب ، يتطلب اعادة صياغة اهدافها ورسم السبل القانونية لتحقيق هذه الاهداف بما يمكنها من تأدية رسالتها ، وفق اسس ومقادير علمية دقيقة وانبعاثات اجتماعية ووطنية .
وبناء على ما نقدم ، فقد شرع هذا القانون .

المطبوع / منتشر في الواقع العراقي
العدد ٣٦٧٤ لسنة الواحدة والعشرون
٢٥ أيلول ١٩٧٨
تشرين الثاني ١٩٧٨ / عدد

طبعة دار العين - ملبيانية شارع كاوه تلفون ٢٢٦٥٦